الجمهورية اللبنانية
وزارة الاقتصاد والتجارة
المديرية العامة
رقم المحفوظات: ٩٧٧٨ /١ ق.ق
بيروت، في ٥ أيار ٢٠٢١

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
رقم الوارد ٢٩٥/ر
تاريخ ٠٥/٥/٢٠٢١

عاجل جدا

جانب وزارة الزراعة

الموضوع: نفوق أسماك الكارب في بحيرة القرعون ومنع التداول بها

المرجـــع: كتاب مصلحة الليطاني رقم ١٢٣٠/ص تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٢٦

بالإشارة الى الموضوع والمرجع المذكورَيْن أعلاه، بشأن منع صيد والتقاط وأو التداول بأسماك بحيرة القرعون والمجرى الرئيسي لنهر الليطاني، وفيما خص التوصيات الواردة في كتاب مصلحة الليطاني المذكور اعلاه، ونخص بالذكر التوصية رقم ٣ والتي تنص على ما حرفيّته: "وجوب استصدار قرار بمنع بيع هذه الأسماك وبمنع استهلاكها وليس فقط بمنع صيدها، وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة العامة بالقيام بدورهما في حماية المن الصحي والغذائي"، نحيطكم علماً بأن وزارة الاقتصاد والتجارة، وعلى الرغم من محدودية عدد المراقبين والمهام المتعددة المناطة بهم، قد أخذت على عاتقها تكليف مراقبين من مديرية حماية المستهلك بالتواجد بشكل يومي في أسواق الجملة التي تباع فيها الأسماك في بيروت والمناطق، وذلك بهدف الرقابة أخذ عينات من السمك للتحليل المخبري عند اللزوم.

وتسهيلا لعملية ضبط المخالفات والإحاطة بهذه المشكلة بجدية وشمولية، وفيما يتعلق باستصدار قرار بمنع بيع واستهلاك أسماك الكارب بحسب التوصية رقم ٣ أعلاه، نتوجه إليكم، بصفتكم الوزارة صاحبة الصلاحية، بالسؤال حول احتمال وجود مصادر أخرى لسمك الكارب (استيراد..)، أم أنها حصرياً من مصدر محلي مرتبط بمجاري الليطاني، ما يتيح لنا وبالتعاون مع وزارتكم استصدار قرار بمنع عرض هذه الأسماك في الأسواق حتى إشعارٍ آخر.

*نسخة ل "المصلحة الوطنية لنهر الليطاني".

وزير الاقتصاد والتجارة

راوول نعمة

الجمهورية اللبنانية
الوزير
وزارة الاقتصاد والتجارة

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
تأسست عام ١٩٥٤

إحالة الى المدير العام
للدراسة المقترحة
وزير الإقتصاد والتجارة
راوول نعمه
٢٠١٧/٤/٢٦

الصادر: ١٤٢٠
التاريخ: ٢٠١٧/٤/٢٦ عاجل جداً

معالي وزير الاقتصاد والتجارة الأستاذ راوول نعمة المحترم

الموضوع: منع صيد الأسماك في بحيرة القرعون لثبوت تلوث مياه البحيرة وعدم صلاحية الأسماك فيها للاستهلاك البشري ووجوب تطبيق قرار وزارة الزراعة رقم 1/796 تاريخ 2018/10/22 والقاضي بمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر، وكذلك منع بيع وتداول واستهلاك الأسماك التي يتم صيدها من حيرة القرعون، وتكليف البلديات والأجهزة الأمنية بتأمين مؤازرة فنية وامنية دائمة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لمنع صيد والتقاط الأسماك النافقة من بحيرة القرعون وضفافها.

المرجع: مقتضيات حماية الصحة العامة والامن الصحي والغذائي للبنانيين ومنع انتشار الأوبئة والامراض.

1) سبق لوزارة الزراعة ان أصدرت القرار رقم 1/183 تاريخ 1994/10/27، والقاضي بمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر الليطاني وذلك بناء على التقرير المقدم من اللجنة المؤلفة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 94/27 تاريخ 1994/4/25 المتضمن عرضاً لمصادر تلوث بحيرة القرعون ومجرى نهر الليطاني، وذلك بعد المشاورة مع وزارتي البيئة والصحة العامة، وبعدما تبين من الدراسات الفنية انه يقتضي منع صيد الأسماك لمدة ثلاث سنوات على الأقل في بحيرة القرعون، ومن ثم قررت الوزارة بموجب القرار رقم 1/494 الصادر في 14 تشرين الأول سنة 1996، وقررت السماح بصيد الاسماك في بحيرة القرعون بعد الاستحصال على رخص الصيد النهري حسب الاصول، بناء على تقريري مختبر الفنار بتاريخ 96/8/22 و96/9/7 وتقرير مختبر المواد السامة والمخدرات تاريخ 3 - 1996/10/9،

2) بتاريخ 2018/10/22 وبناء لطلب المصلحة الوطنية لنهر الليطاني القرار رقم 1/796 تاريخ 2018/10/22 والقاضي بمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر، بعد ان عرضت المصلحة للحالة البيئية الخطيرة لبحيرة القرعون، الناجمة عن الزيادة الكبيرة والهائلة لمعدلات تصريف مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي المترافق مع شح المياه **والذي تسبب** الى تزايد انواع من السيانوبكتيريا؛..... ومن الاسباب الرئيسية للتدهور البيئي الحالي للبحيرة الزيادة الكبيرة لمعدلات تصريف مياه الصرف الصحي والزراعي المحملة بالاسمدة والمبيدات

بناية غناجة وسرسق، بشارة الخوري، بيروت لبنان، ص.ب: ٣٧٣٢-١١ بيروت - لبنان،
هاتف: ٦-١١٢ ٦٦٢ (١) ٩٦١+ فاكس: ٤٧٦ ٦٦ (١) ٩٦١+ البريد الإلكتروني: litani@litani.gov.lb

والغنية بتراكيز الفوسفات وهي اهم مصدر للتشبع الغذائي في المياه. فكميات الفوسفات التي ترمى في البحيرة تستهلكها بالكامل انواع السيانوبكتريا وهي مصدر اساسي لغذائها وتكاثرها مسببة لظاهرة البلوم.[1]"

3) الا انه وبالرغم من خطورة هذه الأسماك وعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري وبالرغم من صدور قرار بمنع الصيد في البحيرة ونتيجة للأوضاع الاقتصادية والمعيشية والمالية استمرت عشرات العائلات اللبنانية والسورية في الصيد من بحيرة القرعون ومن نهر الليطاني عند جسر صغبين رغم عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري على النحو الذي تم عرضه ونلفت نظركم الى ان هذه الاسماك يجري بيعها في السوق المحلي كأسماك مثلجة؛ وان هذه الممارسات تعرض الصحة العامة وبما ان استمرار صيد الأسماك في البحيرة والنهر يسبب كارثة صحية على المستهلك اللبناني الذي يُجبر على تناول اسماك مسرطنة، استمرت فرق المراقبة في المصلحة بالتعاون مع بعض الأجهزة الأمنية في مكافحة هذه الظاهرة ومصادرة أدوات الصيد.

4) وكانت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني قد وجهت سلسلة من الكتب في العام الماضي الى كل من معالي وزير الداخلية العميد محمد فهمي وسعادة مدير عام قوى الامن الداخلي اللواء عماد عثمان و سعادة مدير عام امن الدولة اللواء طوني صليبا حول مشكلة التمادي في مخالفات قرار منع صيد الأسماك في بحيرة القرعون رغم ثبوت تلوث مياه البحيرة وعدم صلاحية الأسماك فيها للاستهلاك البشري ومخالفة تطبيق قرار وزارة الزراعة رقم 1/796 تاريخ 2018/10/22 والقاضي بمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر، وتضمن الكتاب كافة المعطيات والاسماء حول وجود شبكة متكاملة لصيد وتصريف وبيع اسماك البحيرة بمعدل 2 طن يومياً تباع في سوق صبرا والكرنتينا وطلبت المصلحة اتخاذ كافة الإجراءات لمنع صيد الأسماك في بحيرة وذلك لحين معالجة مشكلة التلوث في بحيرة القرعون، كما شددت على وجوب استصدار قرار بمنع بيع هذه الأسماك وبمنع استهلاكها وليس فقط بمنع صيدها وملاحقة تجار سمك القرعون في صبرا و الكرنتينا الذيم يتم الصيد لحسابهم، بالإضافة الى المراسلة بذات الموضوع وبذات التاريخ الى النائب العام التمييزي ووزارتي الاقتصاد والصحة.

5) وبسبب ازدياد ظاهرة نفوق الأسماك على ضفاف بحيرة القرعون وعمل مئات النازحين السوريين على التقاطها لبيعها لصالح بعض التجار، ونظراً للمخاطر البيئية والصحية لهذه الظاهرة سواء على صحة الانسان او على الثروة السمكية في لبنان، وبعد اتصال بين مسؤولي المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وجمعية حماية الطبيعة في لبنان تناول مشكلة نفوق عدد من الأسماك في بحيرة القرعون بشكل غير معتاد، وضمن اتفاق التعاون المشترك بين المصلحة والجمعية، توجه فريق مشترك الى البحيرة بتاريخ ٢٢/نيسان/٢٠٢١ وأصدر تقريرا يتضمن ما يلي:

[1] من تقرير الخبير الدكتور كمال سليم المكلف من قبل المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بمتابعة المشروع.

بعد المسح الميداني واستعمال طريقة تقييم التنوع البيولوجي تبين الآتي:

الأسماك النافقة جميعها من نوع سمك الكارب (Cyprinus Carpio Carpio)

وجود أربعة أنواع أخرى من الأسماك على الأقل وهي:

- السمك البني البلدي (Cyprinidae Spp)
- سمك الأنجورا لوش (Angora loach – Nemacheilus Angorae)
- سمك الأفانيوس منتو (Iridescent toothcarp– Aphanius Mento)
- أسماك البعوض الشرقية (Gambusia Holbrooki)

جميع هذه الأسماك ما عدا الكارب تتمتع بصحة جيدة (لا يعني انها صالحة للاستهلاك) وتبين أنها تضع بيضها وتتزاوج، مما يستبعد كلياً نظرية نقص الاوكسيجين او التلوث الكيميائي الحاد لدرجة القضاء على آلاف اسماك الكارب المعروفة بمقاومتها للعاملين الأخيرين بعكس الأسماك الأخرى، علماً ان التلوث الكيميائي موجود في البحيرة منذ عقود ويشكل خطراً على صحة الإنسان والحيوان لكنه ليس السبب المباشر بالنفوق السريع لأسماك الكارب بهذا الشكل.

"تم اخذ العينات من اسماك الكارب النافقة وعينات اخرى من اسماك الكارب التي لا تزال حية لكن على وشك الموت، وتم تشريحها ميدانياً وتحديد عاملاً مشتركاً واحداً بينها جميعاً:

- **جميعها تعاني من نزيف داخلي وتلف في الأعضاء الحيوية.**
- **وجود تقرحات حادة على اعضائها الداخلية والخارجية مثل الزعانف والحراشف.**
- **الخياشيم حمراء وحالتها جيدة نسبياً، مما يستبعد فرضية النقص بالأكسجين.**

وخلص التقرير" نستنتج من كل ما سبق أن أسماك الكارب تعاني من انتشار مرض وبائي خطير[2] ادى الى نفوقها بالآلاف في غضون أقل من أسبوع. على الأغلب أن هذا الوباء هو فيروسي يصيب نوع محدد او فصيلة معينة من الأسماك.

"في جولتنا الميدانية بنفس التاريخ وثقنا نفوق عشرات اسماك الكارب (بنفس العوارض) في مجرى ماء متفرع من الليطاني في منطقة تل الأخضر مما يدل على أن الوباء منتشر على نهر الليطاني وليس محصوراً في بحيرة القرعون.

---

[2] SVC virus وهو الاحتمال الاكبر، وهو الاخطر حيث يسبب هذا الفيروس نزيف حاد في الاحشاء وبالتالي الى نفوق الاسماك، الى ذلك فان **هذا الفيروس هو خطير جدا لناحية امكانية انتقاله الى اجسام ومسطحات مائية اخرى عبر ادوات الصيد.**

بناءً على هذه المعطيات أوصى التقرير بالتالي:

- التشدد في إنفاذ القانون لمنع الصيد على بحيرة القرعون وعلى طول مجرى نهر الليطاني.
- محاولة حصر الوباء ومنع انتشاره، حيث من الممكن انتشار فيروسات الأسماك بواسطة عدة الصيد، مثلاً إذا استعملت في الليطاني ثم استعملت بالعاصي قد تسبب كارثة على مزارع الأسماك ليس فقط في لبنان بل في سوريا وتركيا كذلك.
- القيام فورًا بمسح ميداني شامل واخذ عينات لفحصها مخبرياً لتحديد نوع الوباء ومدى خطورته على الأسماك والإنسان.
- مناشدة المواطنين اللبنانيين والنازحين السوريين الامتناع بشكل قطعي عن تناول اسماك الكارب وتبليغ القوى الأمنية عن اي شخص يقوم ببيع هذه الأسماك.

6) تقدمت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني بعدد من الشكاوى الجزائية امام مخفري مشغرة والقرعون و تستمر في تسيير دوريات لفرقها للحد من ظاهرة التقاط الأسماك النافقة عن ضفاف البحيرة مما نجم عنه مصادرة عدد من الدرجات النارية والاليات وحوالي 12 موقوف ترك بعضهم المدعي العام البيئي في البقاع القاضي اياد البردان، وتستمر المصلحة في منع هذه الظاهرة بقدر امكانياتها ومحدودية فرقها خاصة وان مساحة البحيرة 12 كلم مربع أي بما يوازي ثلي مساحة مدينة بيروت، ولكن لا يزال عدد من الناحين السوريين والصيادين اللبنانيين يقومون بهذا النشاط وتقدر الأسماك التي يتم تهريبها بحوالي 400 كيلو غرام الى 2000 كيلو غرام يومياً، وكانت المصلحة قد صادرت عدد من مراكب الصيد والشباك و عدو الصيد بالإضافة الى التدابير الإدارية والزجرية والتوعوية.

لـذلـك كـلـه،

وبناء على القانون الصادر بتاريخ 19 تشرين الثاني 1947 (اخضاع صيد السمك النهري لرخصة)، والمرسوم رقم 11882 (K) تاريخ 3 حزيران 1948 (تنظيم صيد السمك النهري)، وبناء على كافة التقارير العلمية التي تؤكد ان الاسماك في بحيرة القرعون ملوثة وغير صالحة للاستهلاك، وبناء على ضرورات ومقتضيات المصلحة العامة، نشدد على ما يلي:

اولاً": وجوب اتخاذ كافة الإجراءات لمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون من قبل الصيادين اللبنانيين والنازحين السوريين لثبوت تلوث مياه البحيرة وعدم صلاحية الأسماك فيها للاستهلاك البشري وتطبيق

قرار وزارة الزراعة رقم 1/796 تاريخ 2018/10/22 والقاضي بمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر وذلك لحين معالجة مشكلة التلوث في بحيرة القرعون.

ثانياً: وجوب اتخاذ كافة الإجراءات لمنع التقاط الأسماك النافقة على ضفاف بحيرة القرعون والمجرى الرئيسي لبحيرة القرعون لثبوت إصابة هذه الأسماك بمرض وبائي وفيروسي خطير قابل للانتقال.

ثالثاً: وجوب استصدار قرار بمنع بيع هذه الأسماك وبمنع استهلاكها وليس فقط بمنع صيدها، وتكليف وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصحة العامة بالقيام بدورهما في حماية الامن الصحي والغذائي.

رابعاً: تكليف البلديات المحيطة في بحيرة القرعون لا سيما القرعون وصغبين وعيتنيت وبعلول ولالا بإقفال كافة المداخل المؤدية الى بحيرة القرعون لمنع ظاهرتي الصيد والتقاط الأسماك النافقة.

خامساً: تكليف البلديات والأجهزة الأمنية بتأمين مؤازرة فنية وامنية دائمة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لمنع صيد والتقاط الأسماك النافقة من بحيرة القرعون وضفافها.

سادساً: اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع النازحين السوريين من استهلاك وتداول وبيع هذه الأسماك النافقة ومخابرة الأجهزة الأمنية عن وجود أنشطة تتعلق ببيع هذه الأسماك في بعض مخيمات النازحين في القرعون وجوارها.

سابعاً: الطلب من الجهات الصحية الرسمية المختصة والمسؤولة التفضل بأخذ العينات اللازمة من بحيرة القرعون ومن انسجة الأسماك الحية والنافقة في البحيرة لتكوين التصور العلمي والفني المناسب لمعالجة هذه الظاهرة وكيفية الحد منها ومنع انتقالها الى المسطحات المائية الأخرى، وتقديم المؤازرة العلمية للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني لتحديد كيفية الحد من هذه الظاهرة.

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية